القروض الصغيرة المدورة
وأثرها في التنمية ومكافحة الفقر

د. حامد العطيـــة

1425هـ/ 2004م

مقدمة

لم تكن مسيرة التنمية متوازنة في الدول الأقل نمواً من حيث شمول منافعها لكافة شرائح وفئات المجتمع، فكان نصيب البعض أكثر من غيره، ولعل ما حصلت عليه الفئات الاجتماعية الأشد حاجة هو الأقل، إذ لم تجني هذه الفئات سوى اليسير من ثمار التنمية، وظلت تواجه عقبات كأداء في طريق انضمامها إلى مسيرة التنمية، تمثلت في قلة مواردها ومقتنياتها، وانخفاض دخلها، وتدني تحصيلها الدراسي، وتخلف أوضاعها وظروفها الصحية.

أصبحت الحاجة لمعالجة أوضاع الفقراء والمحرومين ملحة ولا تقبل التأجيل، إذ يلقي وجودهم، ولو بنسب منخفضة، ظلالاً قاتمة على صورة الدول التي يعيشون فيها، ويشكك في كفاءة أداء حكوماتها وجدية التزامها بمبادىء العدالة الاجتماعية والمساواة، كما انتشر وتعزز الاقتناع بأن الفقر بحد ذاته مؤشر على وجود فرص غير مستثمرة، وطاقات معطلة وقوى بشرية غير عاملة، لذا تقتضي أهداف التنمية نفسها الالتفات بجد إلى ظاهرة الفقر.

تشترك كافة الدول في إعطاء التنمية الأولوية في خططها وبرامجها، وعلى الرغم من التباين في استراتيجيات ووسائل التنمية إلاّ أن الجميع متفقون على أهمية الاستثمارات الجديدة في تحقيق أهداف التنمية، ومنها مكافحة الفقر ومعالجة أسبابه، وتؤكد تجارب الدول المختلفة على أهمية دور المؤسسات الصغيرة في تنمية الاستثمارات والارتقاء بمعدلات الإنتاج وخلق فرص العمالة وزيادة الدخل الفردي، وبالتالي بلوغ التنمية الشاملة والمستديمة المنشودة.

يتصدر التمويل قائمة متطلبات أو مقومات إنشاء وتشغيل المؤسسات الجديدة، وتنطبق هذه الملاحظة بالذات على المؤسسات الصغيرة، التي تواجه صعوبات جمة في توفير التمويل الكافي لإنشائها، لذا فقد أولى الاقتصاديون اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتحليل أهمية القروض الصغيرة في إنشاء وتشغيل المؤسسات الصغيرة وخفض معدلات الفقر والبطالة من خلال التطرق لتجارب دول ومؤسسات عدة، لاستخلاص قواعد عامة لنشاط القروض الصغيرة المدورة.

التنمية والفقر

كان القرن العشرين بحق قرن التنمية، التي شملت كافة قارات ودول وشعوب العالم، حتى غدت التنمية الشاملة، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والصحية، هدفاً رئيسياً ـ بل الهدف الأول ـ لخطط وبرامج وموازنات حكومات العالم، وأصبحت نسبة النمو السنوي في المؤشرات الاقتصادية وغيرها المعيار الرئيسي لتقييم الأداء الشامل للدولة وقطاعاتها الحكومية والخاصة، والمؤشر الأول على مكانة الدولة في المجتمع الدولي والأساس لتصنيفها وترتيبها بين الدول.

تباينت نتائج هذه الجهود التنموية، ففي حين شهدت بعض الدول مثل اليابان وماليزيا وكوريا والصين والهند نسب نمو مرتفعة، تعثرت التنمية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية مما عجل بانهيار نظمها السياسية، كما تفاوتت مستويات استفادة الشرائح الاجتماعية المختلفة من منافع التنمية، ففي الوقت الذي ارتفع دخل الكثيرين نتيجة ذلك، ظل دخل البعض منخفضاً، وتدنت القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المنخفض بسبب الارتفاع النسبي في تكاليف المعيشة المتزامن أو الناتج عن النمو الاقتصادي، وقد استنتج المتشائمون من هذا الوضع بأن

الأغنياء يزدادون ثراءً، فيما الفقراء يزدادون فقراً، ومع التحفظ على صيغة المبالغة والتعميم في هذه الملاحظة فإنها لم تخالف الواقع كثيراً.

تتطلب دراسة ظاهرة الفقر ووضع الخطط والبرامج لمكافحتها تعريف الفقر، وتشير مصادر الموضوع إلى عدم وجود إجماع حول تعريف معين، وقد جرت العادة على الربط بين الفقر وعامل الدخل، لكن هذا التعريف ذي العنصر الأحادي Unidimensional يغفل عوامل مهمة أخرى مثل الأمية والسكن غير الملائم، ولحين توفر مؤشرات كاملة ومتفق عليها يبقى الدخل أسهل وأقصر الطرق لتشخيص الفقر، ولعل أكثر تعاريف الفقر انتشاراً واستعمالاً العيش على دخل يومي يقل عن دولار أمريكي واحد، ومن الواضح انطباق هذا التعريف العملي للفقر على الدول الأقل نمواً، إذ إن خط الفقر Poverty line، وهو المستوى الذي يصنف من يقل دخله عنه مع الفقراء، يكون في الدول المتقدمة اقتصادياً أعلى من ذلك بكثير، ولا شك بأن تحديد خط متدني للفقر في دولة ما له فوائد إعلامية من حيث خفض إحصائيات الفقراء لكنه مضلل، وقد أدركت حكومة ماليزيا أهمية الدقة في ذلك، فأدخلت عام 1986م على تعريفها لخط الفقر، بالإضافة إلى متطلبات الحياة الضرورية من غذاء وغيرها، الموارد المالية الأساسية الأخرى والملكية العقارية.

يُقدر عدد الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار أمريكي واحد بمليار وربع المليار، أي حوالي خُمس البشرية، وهناك ثلاث مليارات من البشر يعتاشون على أقل من دولارين في اليوم الواحد، منهم حوالي المليار لا يجدون مسكناً ملائماً و(100) مليون طفل لا يستطيعون الذهاب إلى المدارس، وبسبب معاناتهم من سوء التغذية وعدم حصولهم على خدمات صحية متكاملة وظروف معيشتهم الأخرى المزرية تتفشى بينهم الأوبئة والأمراض ويعيشون حياة مشوبة بالخوف والإحباط.

أدركت الحكومات خطورة هذه الظاهرة وضرورة التصدي لها والقضاء عليها فبادرت إلى إنشاء المؤسسات المختصة بذلك، وأعدت الاستراتيجيات والخطط والبرامج الهادفة إلى مكافحة الفقر، ورصدت لها الاعتمادات في موازناتها، ويشير تقرير الفقر لعام 2000م بأن أكثر من ثلثي دول العالم لديها خطط لمكافحة الفقر، كما تساهم منظمات التنمية الدولية مثل الأمم المتحدة ومؤسساتها والبنك الدولي من خلال تنفيذ برامج تنموية موجهة للفقراء وإعداد الدراسات والإحصائيات وعقد المؤتمرات والندوات لمناقشة ظاهرة الفقر وأبعادها واقتراح الحلول المناسبة لها.

نجحت التنمية الشاملة وبرامج مكافحة الفقر في خفض معدلات الفقر، ففي منطقة شرق وجنوب آسيا انتشلت التنمية ما يقارب من (500) مليون شخص من دائرة الفقر، وفي الصين وحدها انخفضت نسبة الفقراء من 64% في 1981م إلى حوالي 17% بحلول القرن الحالي، أي من (600) مليون إلى (200) مليون، وتمكنت ماليزيا عبر ثلاث عقود من السنين (1970م - 2000م) من تقليص معدل الفقر من 52.4% إلى 5.5%، أما تونس فقد انخفضت نسبة الفقر فيها من 33% عام 1967م إلى 2.4% في سنة 2000م.

مكافحة الفقر

يستدعي علاج أي مشكلة تشخصيها وتحديد مسبباتها، وينبغي أولاً الاتفاق بأن ظاهرة الفقر ليست حالة متوارثة أو طبع مكتسب، ولا تكمن العلة أو العلل الأساسية للفقر في الفرد

نفسه وإنما في البيئة التي ترعرع فيها وتحيط به، لذا لا يجوز لوم الفقير على حالته، لأنه - في معظم الحالات - غير مسؤول عنها، بل هو ضحية لها، وبالتالي يتحمل المجتمع بصورة عامة المسؤولية عن ذلك، وهذا ما تؤكده مبادئ وقيم ديننا الحنيف، ويترتب على القوى الاجتماعية إيجاد الحلول لهذه المشكلة.

توفر بعض البرامج الحكومية ومساعدات الجمعيات الخيرية العون المالي والعيني للفقراء لتلبية احتياجاتهم الأساسية والآنية، مثل الغذاء والمسكن والملبس، ففي الولايات المتحدة الأمريكية توزع على الفقراء قسائم لشراء المواد الغذائية Food Stamps، فيما تؤجر حكومة كندا على ذوي الدخل المنخفض مساكن بمبالغ يسيرة نسبياً، كما يحصل الفقراء في دول أخرى على مساعدات حكومية مباشرة أو غير مباشرة، وبالإضافة إلى البرامج الحكومية تنشط الجمعيات الخيرية المحلية والعالمية في تقديم خدمات ومساعدات متنوعة للفقراء، تشمل مبالغ مالية ووجبات طعام وسكن في ملاجئ خاصة بالفقراء وخدمات صحية مجانية.

إن الوضع المثالي هو عالم بدون فقراء، وهذا مبدأ إنساني لا يختلف حوله إثنان، ومن الواضح بأن ذلك لن يتحقق لو اقتصرت الجهود على تقديم المساعدات للفقراء، والتي هي أشبه بدواء يزيل أعراض وأوجاع مرض ما والمطلوب هو علاج جذري يجفف منابع الفقر ويقضي على اسبابه، ومن الملاحظ انتشار الاقتناع بأن الوسيلة المفضلة لمساعدة الفقراء ليس بالإحسان إليهم فقط وإنما بتمكينهم من الارتقاء بأوضاعهم وإخراج أنفسهم من هاوية الفقر والحرمان، وقد عبر جيمس ولفستون، رئيس مجموعة البنك الدولي عن هذا التوجه في قوله: "إن من الممكن تسريع خطى التنمية لو عاملنا الفقراء بوصفهم قوة تغيير لا هدفاً للإحسان".

يستدل من تجارب الدول المختلفة على وجود طريقتين رئيسيتين لمكافحة الفقر هما:

أ) التنمية الشاملة التي تعم فوائدها كافة شرائح المجتمع وتؤدي إلى توفير فرص عمالة جديدة وزيادة الدخل الفردي.

ب) البرامج التنموية الخاصة التي تستهدف ذوي الدخل المنخفض.

يُفترض أن تشمل فوائد التنمية الشاملة والمستديمة كافة شرائح المجتمع، ممثلة في توفير فرص العمل لهم وزيادة دخلهم وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم، مما سيؤدي إلى تخفيض معدلات الفقر.

وينطلق استهداف الفئات ذات الدخل المنخفض والفقيرة ببرامج تنموية خاصة من اقتناع بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع المنافع العامة، بحيث يحصل جميع أفراد المجتمع على حصص متكافئة منها، وبما إن هؤلاء المعوزين قد حُرموا في السابق من بعض هذه المنافع، فإن من الواجب تعويضهم عن ذلك، ورفع الحيف عنهم، وإحقاق العدالة الاجتماعية من خلال التركيز على الاحتياجات التنموية لهذه الفئة الاجتماعية، وتخصيص الموارد الكافية للصرف عليها، وقد أثبتت الوقائع والنتائج جدوى استهداف الفقراء ببرامج تنموية خاصة.

الحل هو الاستثمار

ينطلق البحث عن حل لمشكلة انخفاض الدخل والفقر المزمن من الثقة بقدرات المستهدفين على النهوض بأوضاعهم ذاتياً، إذا توفرت لهم الفرص المناسبة وحصلوا على الدعم الكافي، فالفقير لا يحبذ البقاء على حالته من الاتكال على الغير في توفير مستلزمات معيشته، وما يصاحب ذلك من ضعة النفس وتدني المكانة الاجتماعية.

هنالك ثلاثة أسباب رئيسية للفقر وانخفاض الدخل:

1) **البطالة الدائمة أو الوقتية والمؤدية إلى انخفاض أو عدم انتظام الدخل الفردي.**

2) **قلة أو انعدام المدخرات والممتلكات لدى هذه الفئة الاجتماعية والتي يمكن استثمارها والاستفادة منها في تحسين دخلهم.**

3) **حرمانهم من مصادر الائتمان العامة مما يجعل من الصعب على الغالبية العظمى منهم الحصول على قروض لتأسيس مشاريع خاصة بهم.**

من المعروف اقتران الفقر بالبطالة، فالصفتان متلازمتان ومترابطتان بصورة وثيقة، ففي الدول المتقدمة اقتصادياً ينضم يومياً أعداد إلى صفوف العاطلين نتيجة تغيرات سلبية في أوضاع أصحاب العمل أو تقادم مهاراتهم بسبب إدخال تقنيات عمل جديدة، وإذا لم يتمكن هؤلاء من تطوير مهاراتهم وإيجاد فرص عمل بديلة فمن المحتمل تحولهم إلى عاطلين دائمين، مما يعني انخفاض دخلهم إلى ما دون مستوى الفقر في الكثير من الحالات، وقد تكفي برامج إعادة التأهيل والتدريب المدعومة من قبل الدولة لتخفيض نسب البطالة بين هذه الفئة.

لن تكون إعادة تأهيل العاطلين عن العمل من ذوي الدخل المنخفض مجدية إذا لم يوجد طلب على العمالة، ومن المعروف ارتباط هذا الطلب بالأوضاع الاقتصادية، وكلما كانت هذه الأوضاع جيدة كلما ازداد الطلب على العمالة نتيجة توسع الطاقات الإنتاجية والخدمية للمؤسسات الموجودة وكذلك إنشاء مؤسسات جديدة، لذا يمكن الاستنتاج بأن تنمية الاستثمارات وإنشاء المؤسسات الجديدة مدخل رئيسي لمكافحة الفقر.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية ومكافحة الفقر

للمؤسسات الصغيرة دور رئيسي في التنمية والازدهار الاقتصادي، سواء في الدول المتقدمة اقتصادياً أوالنامية، وتستمد هذه المؤسسات أهميتها ليس من حجمها وإنما من عددها ومجموع استثماراتها وفرص العمل التـــــــــي توفرها وآثارها الاقتصادية، ويُلاحظ تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تتباين المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات، والتس تشمل عادة واحداً أو أكثر من المعايير التالية: عدد العاملين، حجم الاستثمارات، قيمة العوائد.

كما تفرق بعض المصادر بين المؤسسات الصغيرة والمصغـــرة، ويعرض الجدول رقم (1) معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة في بعض الدول.

جدول رقم (1)
معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة في عدد من الدول

الدولة	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة
الاتحاد الأوروبي	(10) عمال أو أقل ودخل سنوي لا يتجاوز مليوني يورو.	(10-50) عامل ودخل سنوي لا يزيد على (10) مليون يورو.
الجزائر	(1-9) عمال	(10-49) عامل.
المملكة العربية السعودية	لا تُوجد تعاريف رسمية	

توجد في الولايات المتحدة الأمريكية (22) مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وفي الاتحاد الأوروبي (18) مليون مؤسسة مثيلة، أما في الدول العربية فتشكل هذه المؤسسات 90% من إجمالي عدد المؤسسات، وتوظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرية ثلثي القوى العاملة وتنتج 80% من القيمة المضافة في الدخل القومي.

أما في الأردن فقد بلغت نسبة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في بداية هذا القرن 99%، منها 17175 مؤسسة صناعية صغيرة توظف ما بين (1) إلى (9) عمال، و900 مؤسسة متوسطة يتراوح عدد العاملين فيها بين (10) و (99) عاملاً، أما المؤسسات الكبيرة التي يعمل فيها (100) عامل فأكثر فلم يتجاوز عددها (165) مؤسسة.

ويبين الجدول رقم (2) نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقواها العاملة ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية الكبرى.

جدول رقم (2)

الدولة	نسبة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (%)	نسبة العمالة الموظفة فيها إلى إجمالي القوى العاملة (%)	مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي
الولايات المتحدة الأمريكية	99.7	53.7	48
ألمانيا	99.7	65.7	34.9
بريطانيا	99.9	67.2	30
فرنسا	99.9	69	61.8
ايطاليا	99.7	49	40.5
اليابان	99.5	73.8	27.1

المصدر: د. صالح الصالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة إلى ندوة "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 18_22 يناير 2004م، ص 165 - 194 (ص 169).

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل ونمو الصادرات، كما إن صغر حجمها يتيح لها

درجة أعلى من المرونة في التكيف وإدخال التكنولوجيا الحديثة، ويعدد تقرير لمنظمة العمل الدولية الفوائد التالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1) **توفير فرص عمالة دائمية.**
2) **تنمية دخل الأفراد وتحسين أوضاعهم المعاشية.**
3) **المساهمة في التنمية الاقتصادية المستديمة.**
4) **توسيع مشاركة الجماعات المهمشة في النشاط الاقتصادي.**
5) **تنمية الاستثمارات والمدخرات.**
6) **تدريب وتطوير الموارد البشرية.**
7) **تحقيق التوازن المنشود في التنمية المحلية والإقليمية.**
8) **توفير منتجات وخدمات أكثر توافقاً مع احتياجات الأسواق المحلية.**

اهتمت دول عديدة بأوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، فشرعت السياسات والقواعد لتنظيمها وحمايتها، وأقرت الخطط والبرامج لرعايتها وتنميتها، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تأسست إدارة المؤسسات الصغيرة Small Business Administration عام 1953م بهدف تقديم العون المالي والفني والإداري للراغبين بإنشاء وإدارة وتنمية منشآتهم الصغيرة، وقد ساعدت هذه الإدارة مؤسسات صغيرة في الحصول على قروض تزيد قيمتها على (45) مليار دولار، ونفذت برامج الإسناد والدعم الإداري لأكثر من مليون مؤسسة صغيرة بواسطة شبكة مكونة من (1000) مركز لتطوير الأعمال.

تميزت اليابان بالرعاية الفائقة التي أولتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة في إصدار قانون تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع السياسات لتطويرها وتنميتها، ومنحها إعفاءات من الضرائب والرسوم، وحمايتها من العسرة المالية، وقدمت لها الحوافز، وساعدتها في إدخال تقنيات عمل حديثة وتسويق منتجاتها، كما أوكلت مهام تطوير هذه المؤسسات إلى هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Small and Medium Enterprise Agency التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، أما خدمات التدريب للمؤسسات الصغيرة فقد أنشأت لها معهداً خاصاً هو معهد إدارة وتكنولوجيا المؤسسات الصغيرة، وتتضمن الحالة رقم (1) معلومات تفصيلية عن تجربة اليابان في رعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الحالة رقم (1)

اليابان: التجربة النموذجية في رعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقدم لنا اليابان نموذجاً يستحق الاقتداء به في اهتمامها ورعايتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أثبتت هذه التجربة غزارة الفوائد التي يمكن جنيها من تشجيع إنشاء هذه المؤسسات، ومساعدتها في بلوغ أهدافها، ومن أهم خصائص هذه التجربة ما يلي:

1) **إصدار التشريعات التي تنظم إنشاء ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها من الإفلاس.**
2) **منح هذه المؤسسات حزمة من الإعفاءات الضريبية والحوافز التشجيعية تشمل إعفاءات من ضريبة العمل والعقارات وتخفيضات في الضرائب على الدخل والأرباح غير الموزعة.**
3) **إنشاء هيئة مختصة برعاية هذه المؤسسات.**
4) **توفير التمويل اللازم لها عن طريق هيئات التمويل الحكومية.**

5) تطبيق برامج ضمان القروض المقدمة لها من البنوك التجارية تحت إشراف مؤسسة ضمان القروض Credit Guarantee Corp، والتي لها فروع في أرجاء اليابان.
6) تقديم الاستشارات والدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في اختيار المواقع المناسبة وحل مشكلاتها الإدارية والتنظيمية والتشغيلية.
7) تنفيذ برامج تدريبية إدارية وتخصصية لتطوير أداء مديري هذه المؤسسات والعاملين فيها، وتشمل مواضيع هذه البرامج العمليات الإدارية والإدارة المالية وقوانين العمل وغيرها.
8) مساندة الأنشطة التسويقية لهذه المؤسسات من خلال إقامة المعارض التسويقية وتمثيل مصالحها في الاتفاقيات التجارية.

وأدركت الجزائر الأهمية الاقتصادية الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأنشأت لها وزارة خاصة، هي وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة عام 1993م وأناطت بها المهام والمسؤوليات التالية:

1. تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. توفير الدعم والحوافز لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تذليل الصعوبات التي تواجهها.

- توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين.

ويتكون تنظيمها الإداري من إدارات متخصصة في تطوير القطاع مثل حاضنات الأعمال ومراكز الدعم والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي البحرين أُستحدثت وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن وزارة الصناعة عام 1999م، وأُعيد تنظيمها إلى إدارة للصناعات الصغيرة والحرفية عام 2003م، والهدف العام للإدارة هو تطوير الصناعات الصغيرة بشتى الوسائل المتاحة وتقديم الاستشارات والإسناد لها.

يتضمن الجدول رقم (3) معلومات عن أنواع التنظيمات الحكومية الراعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم.

جدول رقم (3)

التنظيمات الحكومية المختصة برعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم

الولايات المتحدة الأمريكية	التنظيم الحكومي المختص برعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
كندا	إدارة تابعة لوزارة الصناعة.
اليابان	هيئة مرتبطة بوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة.
الهند	الجهاز القومي للصناعات الصغيرة.
كوريا	هيئة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
سنغافورة	مكتب المشروع الصغير.
الجزائر	وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
البحرين	إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية.

معوقات إنشاء وتشغيل المؤسسات الصغيرة

تأكد لنا بأن المؤسسات الصغيرة ضرورية للتنمية والإزدهار الاقتصادي ومكافحة البطالة والفقر، لذا لابد من تهيئة مقومات نجاحها، خاصة إذا عرفنا بأن هذه المؤسسات أكثر عرضة للفشل من غيرها، ويكمن وراء ارتفاع نسبة تعثر المؤسسات الصغيرة عوامل عدة من أهمها:

1) صعوبات الحصول على التمويل الكافي: يواجه المستثمرون صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لإنشاء مؤسسات صغيرة، كما تتردد البنوك وغيرها من مؤسسات التمويل التجارية في إقراضهم المبالغ المطلوبة لتشغيل مؤسساتهم بعد إنشائها، ويشير تقرير للبنك الدولي صادر في عام 1995م بأن المستفيدين الرئيسيين من خدمات المؤسسات المالية هم 25% فقط من السكان النشطين اقتصادياً، فيما يحرم البقية، أي 75% من هذه الخدمات، وهنالك عدد من الموجبات لعزوف البنوك عن تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة، من أهمها ما يلي:

أ) عدم وجود ضمانات للقروض، إذ عادة لا يمتلك أصحاب المشاريع الصغيرة من العقارات وغيرها من الأصول القابلة للرهن، والتي يمكن استعمالها كضمانات للقروض collateral.

ب) احجام البنوك عن تقديم القروض الصغيرة حتى لا تضطر للتعامل مع سيل من الطلبات، والتي تكون تكلفة مراجعتها وتنفيذ إجراءاتها مرتفعة.

ت) ارتفاع درجة المخاطرة الكامنة في إقراض المؤسسات الصغيرة بسبب نسبة التعثر العالية.

وباختصار ينطوي إقراض مؤسسة صغيرة على مخاطرة مرتفعة مقرونة بعوائد متدنية، لذا تستثني البرامج الائتمانية للبنوك هذه الحالات، وبسبب هذا الوضع يعتمد المستثمرون في مشاريع صغيرة عادة على مدخراتهم والاقتراض من الأقارب والأصدقاء، كما قد يلجأ البعض مكرهين إلى المرابين للحصول على احتياجاتهم التمويلية ويضطرون لدفع نسب فائدة عالية، قد تصبح عاملاً إضافياً في تعثر مؤسساتهم.

2) بطء عمليات وإجراءات التسجيل والترخيص : توضع قواعد وإجراءات التسجيل والترخيص لحماية حقوق المستثمرين والحفاظ على المصالح العامة وضمان توفر حد أدنى من المواصفات المقبولة في المشروع ومنتجاته وخدماته، ومن ناحية أخرى قد تتحول هذه التعليمات والإجراءات إلى أسوار عالية تعيق إنشاء المؤسسات الجديدة وترفع من تكاليفها، وقد يشعر المستثمر المتحمس للبدء بتكوين وتشغيل مؤسسته بالإحباط عندما يطلب منه تعبئة طلبات ونماذج كثيرة والتردد على عدة جهات للحصول على موافقتها ودفع الرسوم المطلوبة، وربما الانتظار أسابيع أو أشهر قبل صدور الترخيص واكتمال إجراءات التسجيل،

بل إن مجرد معرفته بوجود هذه الإجراءات المطولة قد يكون كافياً لثنيه عن إنشاء مؤسسته الصغيرة والبحث عن فرص استثمارية بديلة.

3) تدني الكفاءات الإدارية في المؤسسة: تعتبر كفاءة الإدارة شرطاً لازماً لنجاح أي مؤسسة، سواء كانت صغيرة أم كبيرة، وقد لا يتمكن مالك المؤسسة الصغيرة من إدارتها بكفاءة إذا لم تتوفر لديه المهارات الإدارية اللازمة. وتظهر هذه المشكلة بصورة حادة أحياناً، عندما لا يكون المالك متفرغاً لإدارتها بسبب إمتلاكه مؤسسات أخرى أو دوامه في وظيفة فيعهد بمهمة إدارتها إلى شخص آخر ليس لديه الاهتمام أو المهارات اللازمة.

4) قلة الموارد البشرية المؤهلة: قد يؤدي تدني القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة إلى توظيف موارد بشرية، ينقصها التأهيل المناسب والقدرات المطلوبة، ولابد أن ينعكس ذلك سلباً على إنتاجية المؤسسة وجودة منتجاتها وخدماتها، كما قد لا تكون قادرة بسبب مواردها المحدودة من معالجة هذا النقص من خلال التأهيل والتدريب.

5) الصعوبات التسويقية: تخطط المؤسسات لزيادة حصصها من الأسواق Market Share أو الحفاظ عليها عند مستوياتها الحالية على الأقل، ولكن هذا لا ينطبق تماماً على المؤسسات الصغيرة، بسبب قلة إنتاجها وانتشارها المحدود في الأسواق، كما أن إمكانياتها في إعداد أبحاث السوق وتصميم وتنفيذ الحملات التسويقية والاشتراك في المعارض محدودة بسبب تكاليفها الباهظة، مما يقلل من كفاءتها التسويقية.

6) ندرة المعلومات: يصعب إدارة أي مؤسسة وتخطيط أنشطتها بدون المعلومات اللازمة، ويحتاج مالكو ومديرو المؤسسات الصغيرة إلى معلومات عن الأسواق والمنافسين ومواصفات المنتجات وأنظمة وقواعد التجارة والتصدير والضرائب وبرامج الحوافز التشجيعية، وعندما لا تتوفر لديهم هذه المعلومات تنخفض فاعلية وجودة خططهم وقرراتهم.

7) تقادم تقنيات العمل: إن تكلفة الحصول على تقنيات العمل الحديثة مرتفعة، مما يجعلها بعيدة عن متناول الكثير من المؤسسات الصغيرة، التي تواجه أصلاً صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها التشغيلية، ويؤدي تقادم تقنيات الإنتاج إلى العمل بطاقات إنتاجية وجودة منتجات أقل من المنافسين، مما يضعف الموقف التنافسي للمؤسسة، ويضطرها إلى تقديم المزيد من التنازلات في الأسعار وشروط التزويد، وبالتالي تقليل هامش أرباحها إلى الحد الذي قد يهدد استمرار نشاطها.

المؤسسات الصغيرة في السعودية

لا تختلف المؤسسات السعودية الصغيرة عن مثيلاتها في دول أخرى من حيث أهمية مساهمتها في الاقتصاد الوطني والتنمية، وتُقدر نسبة المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من (10) عاملين بـ 93% من إجمالي عدد المؤسسات، والغالبية العظمى منها توظف (4) عاملين

فأقل، وعلى الرغم من انخفاض نسبة السعودة فيها يعمل فيها حوالي 41% من إجمالي العمالة السعودية، ولا تتجاوز قيمة أصول المؤسسة الصغيرة بالمعدل المليون ريال.

أولت المملكة اهتماماً بتنمية المؤسسات الصغيرة، وقد أشارت خطة التنمية السادسة (1415 - 1420هـ) إلى أهمية إنشاء جهاز مختص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم مراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الغرف التجارية والصناعية خدمات مساندة متنوعة لهذه المؤسسات، تشمل الاستشارات الإدارية والقانونية والمالية ومساعدة المستثمرين في البحث عن فرص استثمارية مجزية، وإعداد وتنفيذ برامج تدريبية موجهة للعاملين فيها وعقد الندوات واللقاءات حولها.

تواجه المؤسسات الصغيرة في المملكة صعوبات تمويلية وإدارية وتسويقية وفنية، ولعل أبرز هذه الصعوبات الحصول على التمويل، والمصدران الرئيسيان لهذا التمويل هما المدخرات والقروض الشخصية، أما بنك التسليف السعودي، فقد تأسس عام 1971م، ليعمل كجهاز إقراض حكومي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى عام 2002م بلغ عدد المقترضين من البنك 422.021 مواطن، حصلوا على قروض بقيمة (6896) مليون ريال، منها (141) مليون ريال فقط للحرفيين والمهنيين، وتشير تقارير البنك بأن برنامج إقراض خريجي مراكز التدريب المهني ومدارس التعليم وخريجات مراكز التدريب على التفصيل والخياطة، والذي بدأ عام 1399هـ، هو أول برنامج تمويلي لإقراض المؤسسات الناشئة والصغيرة في المملكة، وفي عام 1417هـ صدرت تعليمات جديدة وسعت دائرة المستفيدين من برنامج الإقراض لتشمل المهنيين والفنيين، كما رفعت سقف القرض الواحد من (100) إلى (200) ألف ريال، وخيرت المقترضين بين تقديم ضمان مصرفي أو رهن عقاري أو كفالة شخص ضامن.

أوصت ندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها والمنعقدة تحت رعاية وزارة المالية والاقتصاد الوطني والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إلى تطوير نشاط البنك و "تفعيل دوره في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم محفظة القروض"، ودعت إلى إعادة النظر في أهداف البنك وإضافة هدف جديد هو: تقديم القروض للمشروعات الصغيرة الناشئة، كما اقترحت إيجاد صندوق لضمان قروض البنك لهذه المشروعات واستحداث طرق تمويلية أخرى مثل التأجير التمويلي.

. إطلاق صندوق التنمية الصناعية السعودي لبرنامج كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى دعم هذه المنشآت، بالاشتراك مع البنوك التجارية، حيث يقوم الصندوق بضمان نسبة قد تصل إلى (75%) من القروض التي تقدمها البنوك لتلك المنشآت. وقد تم تخصيص مبلغ (200) مليون ريال، كخطوة أولى، لهذا الغرض. كما تم أيضاً في إطار دعم هذه المنشآت، زيادة رأس مال بنك التسليف السعودي بمبلغ بليوني ريال.

يتضح من هذا العرض الموجز لتجربة المملكة ضرورة إنشاء جهاز لرعاية المؤسسات الصغيرة وتسهيل حصولها على القروض الميسرة.

تجارب عربية وإسلامية في مجال القروض الصغيرة

تؤكد تجارب دول ومؤسسات تنموية وخيرية إسلامية عديدة أهمية القروض الصغيرة في إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة وتوفير فرص العمالة وزيادة الدخل الفردي ومكافحة

الفقر، ومن المفيد إمعان النظر في بعض هذه التجارب والممارسات للاستفادة من حصيلتها في تأسيس برامج إقراض مماثلة في المملكة، وتشمل هذه المراجعة تجارب في مصر وتونس والأردن وسوريا والباكستان وبنجلاديش.

استحدث جهاز تنمية للمشروعات الصغيرة ضمن الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر للمساعدة في إنشاء مشروعات صغيرة جديدة وتطوير المشروعات القائمة، ومن المخطط استهداف (20) ألف مشروع وإضافة (100) ألف فرصة عمل سنوياً على الأقل، ويستفيد من هذا النشاط الخريجون الجدد والعاطلون عن العمل والحرفيون والنساء، ويقدم الجهاز قروضاً بحد أقصى هو (500) ألف جنيه للمشروع الواحد وبنسب فائدة تتراوح بين 7 و11% لتمويل شراء معدات ومواد الإنتاج والنفقات التشغيلية، وتسدد القروض على أقساط خلال فترة تمتد من 18 إلى 60 شهراً.

يشترط للموافقة على طلب قرض ما يلي:

1) **إيجاد فرص عمل جديدة.**
2) **استخدام التكنولوجيا المناسبة.**
3) **جودة المنتجات وسهولة تسويقها.**

كما يقدم الجهاز، إضافة إلى القروض، خدمات التدريب والاستشارات والمعلومات للمستثمرين.

ساعد إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 1989م في تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرون الجدد والمؤسسات الصغيرة في الحصول على التمويل، والهدف من الضمانات التي تقدمها الشركة تشجيع البنوك على إقراض المؤسسات الصغيرة في كافة القطاعات عدا القطاع التجاري، وتشترط لذلك أن يكون المشروع مؤسسة مسجلة، وأن يستعمل القرض لتمويل الأصول الثابتة أو زيادة رأس المال التشغيلي، ويغطي ضمان الشركة

50% من مبلغ القرض أو التسهيل المصرفي، على أن يتم السداد خلال مدة تتراوح بين (6) أشهر إلى (5) سنوات، وتشير تقارير البنك إلى أن نسبة القروض المتعثرة في السنوات 1991 - 2002م كانت 28%.

بدأ برنامج القروض التونسي عام 1976م بهدف تشجيع إنشاء مؤسسات جديدة والمساعدة في تنمية المناطق الريفية، وقد انخفضت فاعلية البرنامج بسبب عزوف البنوك عن المساهمة في أنشطته نتيجة لتدني نسبة الفائدة الممنوحة وارتفاع عدد طلبات القروض وطول إجراءات الموافقة على الطلبات، وبحلول عام 1997م أدت هذه العوامل متضافرة مع تدني نسبة سداد القروض، التي لم تزد على 50 بالمائة، إلى نضوب موارد البرنامج، ولم تكن إنجازات البرنامج مرضية تماماً إذ توقفت 45% من المشاريع التي مولها البرنامج، كما لم تتحقق كافة أهداف البرنامج بخصوص تنمية المناطق الريفية وإيجاد فرص العمالة، ولعل هذه النتائج المخيبة للآمال كانت سبباً في إنشاء البنك التونسي للتضامن في 1997م ليتولى تمويل المشاريع الصغرى في المجالات الحرفية والصناعية والزراعية.

وفي الأردن قدم صندوق التنمية والتشغيل قروضاً لـ (23) ألف مشروع قيمتها الإجمالية (58) مليون دينار، نتج عنها (39) ألف فرصة عمل دائمة وموسمية، وقد قاد الاقتناع بضرورة استفادة المرأة من الخدمات الإئتمانية إلى تأسيس صندوق إقراض المرأة، وهو مؤسسة خاصة تمنح قروضاً صغيرة للنساء، وفي السنوات العشر الماضية

(1994 - 2004م) بلغ عدد قروضه (114) ألف قرض، قيمتها الإجمالية (57) مليون دولار واستفاد منها (40) ألفاً.

أقامت سوريا بمعونة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص عام 1998م بهدف "ترسيخ نظام مؤسسي وطني للتمويل الصغير بنهج تشاركي من خلال جمعية أهلية تراعي القيم المجتمعية السائدة كإحدى الوسائل لمكافحة الفقر وصولاً إلى التنمية البشرية المستدامة ومن أبرز إنجازات هذا المشروع تكوين صناديق الإقراض التي تمنح قروضاً صغيرة لمساعدة السكان في تمويل أنشطتهم الإنتاجية.

توجد في دول إسلامية عدة برامج للإقراض الميسر، ومن بين تلك الدول ماليزيا والباكستان وبنجلاديش، وتنفذ في ماليزيا عدد من البرامج لمساعدة الأسر الفقيرة من خلال تزويدها بالقروض الحسنة لشراء أو بناء مساكن متدنية التكلفة وترميم وإعادة تأهيل مساكنها وتوفير الخدمات الأساسية لها، وتشرف مجموعة من المؤسسات الخاصة على برنامج أمانة اختيار ماليزيا، وهو برنامج حكومي يهدف إلى مكافحة الفقر عن طريق تقديم القروض الحسنة لهم.

يهدف مشروع منطقة أورانجي التجريبي Orangi Pilot Project إلى تمكين السكان المعوزين في ضاحية أورانجي في مدينة كراتشي من النهوض بأحوالهم من خلال تزويدهم بقروض لإنشاء مشاريع صغيرة، وتتراوح قيمة القرض الواحد بين 75 و 750 دولاراً، وتسدد أقساطها على مدى عام واحد، وقد ساهم البرنامج في تنمية أوضاع الفقراء إلاّ أن انخفاض معدلات سداد القروض الناجم عن الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر واستهلاك المستفيدين عوائد المشاريع لتوفير احتياجات معيشتهم الأساسية وأغراض أخرى مثل دفع المهور العالية أدى إلى توقف البرنامج.

بنك جرامين والقروض الصغيرة: التجربة الرائدة

يكاد يجمع الدراسون والممارسون في مجال القروض الصغيرة الميسرة على اعتبار تجربة بنك جرامين Grameen Bank في بنجلاديش النموذج الذي ينبغي الإقتداء به أو على الأقل الاستفادة منه في إنشاء برامج مشابهة، ومؤسس البنك محمد يونس أستاذ جامعي، حاول إقناع البنوك بإقراض الفقراء مبالغ ضئيلة لمساعدتهم في البدء بمشاريع صغيرة وتحسين ظروف معيشتهم، لكن دعوته لم تلق أي استجابة فبادر إلى تأسيس بنك جرامين، وتعني كلمة جرامين الريفي باللغة البنجالية.

ولخص مؤسس البنك الفكرة التي أقنعته بإيجاد البنك كما يلي:

" يصبح الناس فقراء عندما يحرمهم المجتمع من القاعدة الاجتماعية والاقتصادية التي يستطيعون النمو فيها، وهم مثل النباتات الصغيرة التي حكم عليها بالعيش في أصص صغيرة".

ويهدف البنك إلى تمويل مشاريع الفقراء، الذين لا يحصلون على هذا التمويل من بنوك أخرى بسبب عدم امتلاكهم أصول أو أملاك قابلة للرهن ويضطرون غالباً للجوء إلى الأقارب والأصدقاء والمرابين، وقد تبلغ نسبة الفائدة التي يفرضها المرابون في ريف بنجلادش 120 بالمائة.

يوجه البنك خدماته للنساء بشكل خاص، انطلاقاً من اقتناع بضرورة إنصاف المرأة في هذا المجال أيضاً ولكونهن أكثر حرصاً في كيفية الاستفادة من عوائد مشروعاتهن، وبذا تعم الفوائد المتحققة من القروض، وتشكل النساء حوالي 87% من إجمالي المقترضين والمقترضات، الذي يزيد عددهم على ثلاثة مليون مقترض يتوزعون على آلاف القرى في بنجلاديش، ويبرز دور المرأة في البنك بصورة جلية في تشكيل مجلس إدارته، حيث يلاحظ وجود (9) نساء من أصل (13) عضواً، أما عدد العاملين في البنك فقد تجاوز (12) ألفاً في عام 2004م.

تبلغ قيمة القرض بالمعدل (100) دولار، ويفرض البنك نسبة فائدة عالية على القروض هي 20%، مبرراً ذلك بحاجة البنك إلى تغطية مصاريفه الإدارية والتشغيلية، وتسدد أقساط القرض أسبوعياً، وعلى فترة لا تتجاوز عاماً واحداً على الأغلب، وفي حالة وفاة المقترض قبل سداد قرضه بالكامل تُعفى ورثته من سداد المتبقي، الذي يتولاه النظام التأميني الخاص بالبنك، وينبغي على طالب القرض توفير ضمان من نوع خاص مقابل حصوله على القرض، وذلك بإقناع خمسة أفراد من غير أقاربه بالاشتراك معه في طلب القرض، ويصبح بذلك تسديد القرض مسؤولية الجماعة ولا يستحق أي من أفرادها قرضاً جديداً إلا بعد سداد كافة القروض السابقة المستحقة عليه.

بالإضافة إلى القروض الصغيرة تشمل برامج البنك مساعدة الطلاب والإسكان والخدمات الصحية ومحو الأمية وتوفير مياه الشرب وبرامج التقاعد.

وقد تمكن البنك من تحقيق إنجازات باهرة، من أهمها نسبة سداد القروض التي بلغت 98%، وبصورة عامة ارتفع دخل عملائه بنسبة 18%، كما أن 48% من المقترضين المتعاملين معه على مدى عشر سنين تجاوزوا خط الفقر فيما أوشك على ذلك 28% منهم.

شجع نجاح بنك جرامين على تطبيق هذه الفكرة في دول أخرى، وفي أسيا وحدها تأسس 71 برنامج مماثل حتى نهاية عام 2000م، استفاد منها نصف مليون مقترض، حصلوا على قروض تقارب 177 مليون دولار.

سياسة وقواعد عامة للقروض الصغيرة

تأكد من تجارب الدول المختلفة أهمية القروض الصغيرة في تحقيق التنمية الشاملة وإيجاد فرص العمالة ومكافحة الفقر، مما يحث على تبني هذا النشاط في المملكة، والدعوة إلى تضافر الجهود الحكومية والخاصة في سبيل تحقيق ذلك، ومن الواضح بأن الجهات الحكومية تمتاز بمواردها وإمكاناتها الضخمة، والتي تؤهلها لأداء الدور الرئيسي في تطبيق هذه البرامج، ولكن هذا لا يقلل من أهمية نشاط المؤسسات الخاصة، والخيرية على وجه التحديد، والتي لديها المرونة اللازمة لتلبية الإحتياجات المتنوعة لهذه الفئة الإجتماعية، وتتضح أهمية الشراكة بين الأجهزة الحكومية والمؤسسات الخيرية العاملة في مجال القروض الصغيرة في تجربة بنك حرامين، الذي قدمت له الحكومة قروضاً ومنحاً مكنته من توسعة نشاطه في المراحل الأولى من تأسيسه.

ولضمان تحقيق فوائد ومزاياه القروض الصغيرة المدورة بالكامل لابد من وضع سياسات وقواعد لتنظيم هذا النشاط، من أهمها:

1) **إنشاء المؤسسات سواء الحكومية أو الأهلية، المختصة بتقديم القروض والتسهيلات الأخرى وتحديد أهدافها واختصاصاتها ومهامها.**
2) **تحديد أنواع القروض وغيرها من الأنشطة الائتمانية مثل التأجير التمويلي.**
3) **تحديد مجالات الإقراض، أي الأنشطة والأغراض المشمولة بالإقراض.**
4) **وضع متطلبات وشروط طلبات الإقراض.**
5) **بيان أسس ومعايير الموافقة على الطلبات بما في ذلك كيفية تحديد قيمة القروض وشروط السداد.**
6) **تقديم الاستشارات والدعم الفني لمساعدة المقترض في الاستفادة من القرض.**